

بيان صادر عن مكونات العائلة التربويّة في المدارس الكاثوليكيّة

بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٢

بناءً على مبادرة من الأمانة العامّة للمدارس الكاثوليكيّة في لبنان، انعقد في مقرّ الأمانة العامّة في عين نجم، لقاء تنسيقيّ جامع ضمّ الى جانب الهيئة التنفيذية للمدارس الكاثوليكيّة، أمين عام المدارس الإنجيلية الدكتور نبيل اسطه، نقيب المعلمين في المدارس الخاصة الأستاذة نعمة محفوض وممثلي اتحادات لجان الأهل في المدارس الكاثوليكيّة، للتباحث في الأوضاع التربويّة العامّة المستجدة في ظلّ التدهور المتسارع في سعر صرف الدولار وانعكاساته على الأجور وكلفة النقل، مما يهدّد بشكل جذّي مصير العام الدراسي الحاليّ.

بنتيجة المشاورات والمداولات والاستماع إلى مختلف وجهات النظر، توافق المجتمعون على ما يلي:

١. التشديد على وحدة وتكاتف العائلة التربويّة بكلّ مكوناتهما، لأنّهما الضمانة الفضلى لمواجهة الصعوبات والتحديات في مؤسّساتنا التربويّة.
٢. إستكمال العام الدراسي الحاليّ بأجواء هادئة ومواتية تسمح بإنجاز المناهج المدرسيّة المقرّرة.
٣. إعتدال بدل النقل القانونيّ عن كلّ يوم حضور فعليّ للمعلمين والمستخدمين، مضافاً إليه بالعملة الصعبة ما يغطّي الكلفة الحقيقيّة للوصول إلى المدرسة (بمعدل اثني عشر سنتاً للكيلومتر الواحد).
٤. إعطاء مساعدة إجتماعيّة بالدولار للمعلمين والمستخدمين، في المؤسّسات التربويّة التي لم تبادر الى ذلك حتى الآن، لا تقلّ عن مئة وخمسين دولاراً شهرياً أخذين بعين الإعتبار الأوضاع الماليّة لكلّ مدرسة، ذلك من خلال إيجاد مصادر تمويل إضافية، داخلية وخارجية، لتغذية صندوق الدعم المنشأ لهذه الغاية، بما يسهم في تأمين الحدّ الأدنى من مقومات الصمود الإقتصادي والإجتماعي. أمّا المؤسّسات التعليميّة التي بادرت سابقاً إلى إعطاء مساعدة إجتماعيّة بالدولار للمعلمين وللمستخدمين، فهي مدعوّة إلى أن ترفع سقف مساعدتها المقرّرة سلفاً بما يتوافق مع إمكانيات المدرسة والأهل.
٥. مطالبة المسؤولين بتأمين حقّ المتعلمين في المدرسة الرسميّة باستكمال العام الدراسيّ.
٦. مطالبة وزارة التربية بالإلتزام بإجراء الشهادات الرسميّة بمواعيدها.

كما قرّر المجتمعون إبقاء اجتماعاتهم مفتوحة لمواكبة كلّ المستجدات الطارئة حماية لحقّ أولادنا بالتعلّم وحفاً على جميع مكونات العائلة التربويّة.

الأمين العام للمدارس الكاثوليكيّة في لبنان

الأب يوسف نصر ب م